العدد (4126) السنة الخامسة عشرة - الخميس (1) شباط 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

السُنّة والكرد يستعدّون لعقد اجتماعين منفصلين مع العبادي اليوم

البرلمان يُلزم رئيس الوزراء بتعهّد خطّي يمنع الطعن في الموازنة بعد إقرارها

□ بغداد/محمد صباح

يستكمل رئيس الوزراء حيدر العبادي جولته التفاوضية الثانية بشأن قانون موازنة العام الحالي اليوم الخميس في مجلس النواب بلقاء يجمعه مع القوى السنيّة التي تطالب بتضمين الموازنة الاتحادية فقرة لدفع رواتب موظفي المناطق المحررة المتراكمة والتي قطعت بعد سيطرة داعش على محافظاتهم.

ويختم العبادي مفاوضاته مع الكتل البرلمانية المعترضة على تشريع الموازنة الاتحادية باجتماع مسائي يُرجّح عقده في القصر الحكومي مع القوى الكردستانية لبحث نسبة موازنة الإقليم ورواتب البيشمركة والموظفين. وتعمل القوى البرلمانية لإبرام اتفاق مع رئيس الحكومة يُكتب تحريرياً يتعهد فيه بتعديل بعض فقرات قانون الموازنة العامة من دون الطعن فيها أمام المحكمة الاتحادية بعد إقراراها كشرط من هذه الأطراف لتمرير قانون الموازنة.

ويتحدث مقرر مجلس النواب عماد يوحنا في تصريح لـ(المدى) عما تم الاتفاق عليه مع العبادي في الجلسة السرية التي خصصت لمناقشة مشروع قانون الموازنة الاتحادية أمس، قائلا "اتفقنا مع العبادي على عقد ثلاثة اجتماعات مع الكتل المعترضة على تمرير مشروع الموازنة".

واستضاف مجلس النواب في جلسته التي صوّت على أن تكون سرية وعقدت أمس الأربعاء، رئيس مجلس الوزراء والكادر المتقدم لوزارة المالية لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٨ والتحديات المالية.

ويضيف يوحنا أن "أول هذه الاجتماعات كان مع نواب المحافظات المنتجة للنفط، وتم الاتفاق على تضمين قانون الموازنة مقترحاً يقضي بتخصيص ٥٪ عن كل برميل منتج للنفط للمحافظات المنتجة للنفط بدلا من خمسة دولارات".

وجمعت الكتل البرلمانية ملاحظاتها التي تبدي فيها امتعاضها من بعض بنود هذا المشروع والتي تجاوزت الـ٣٥ ملاحظة مشترطة على الحكومة تضمينها في المسودة مقابل مناقشتها في مجلس النواب. وتتركز الملاحظات على مخصصات البترودولار، ومخصصات الإعمار في المناطق المحررة، وموازنة إقليم كردستان.

ويتابع النائب المسيحي حديثه بالقول إن "الحكومة ستقوم بدفع الفروقات للمحافظات المنتجة للنفط حال الانتهاء من الأزمة المالية التي يمر بها العراق"، لافتاً إلى أن "العبادي سيعقد اجتماعين منفصلين اليوم الخميس في مجلس النواب من نواب المحافظات المتضررة من داعش وقوى التحالف الكردستاني".

ويقول إن رئيس مجلس الوزراء "تعهد للقوى السنية أثناء الجلسة بدفع رواتب الموظفين المتراكمة التي قطعت اثناء سيطرة داعش على محافظاتهم من خلال تدقيق السجلات والتأكد من صحة عدم انتمائهم إلى التنظيمات الخارجة على القانون".

وينبه النائب عن محافظة كركوك إلى أن "مطالب القوى الكردستانية فيها شيء من التعقيد إذ تحمل بين جنباتها صبغة سياسية وليست فنية أو مالية"، كاشفا عن "وجود نوايا للكتل البرلمانية لكتابة اتفاق تحريري مع العبادي لتضمين هذه المقترحات في الموازنة العامة من دون الطعن فيها أمام المحكمة الاتحادية".

ومن جانبها، تقول عضو اللجنة المالية النيابية ماجدة التميمي في تصريح لـ(المدى) إن لجنتها "أجرت اجتماعاً مع وكيلي وزاراتي المالية والتخطيط، ودائرة الموازنة والتمويل قبل مجيء رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي إلى البرلمان لمناقشة مشاكل وملاحظات الكتل والنواب وإمكانية تضمينها في قانون الموازنة العامة".

وكانت الحكومة قد رفضت كل الملاحظات والتعديلات التي أرسلتها رئاسة البرلمان لتضمينها في قانون موازنة ٢٠١٨، معتبرة أنها مطالب شخصية وانتخابية من شأنها زيادة الدين العام وتنعكس بشكل سلبي على زيادة العجز. وتصف التميمي، مناقشة الموازنة الاتحادية مع الكادر المتقدم لوزارة المالية ورئيس مجلس النواب بـ"الأمر" الإيجابي" وتقول إنه "يحل كل الخلافات التي تقف عقبة أمام تمرير القانون"، مشددة على ان "يكون هناك اتفاق تحريري بين البرلمان والعبادي على تعديل بعض الفقرات من قبل اللجنة المالية البرلمانية لمنع الطعن فيها أمام المحكمة الاتحادية".

وتواجه موازنة عام ٢٠١٨ مصيراً مشابهاً لموازنة ٢٠١٤، إذ تهدّد الاعتراضات التي تبديها مختلف الأطراف النيابية بأن تكون السنة المالية المقبلة بلا موازنة".

ويتخوف مجلس النواب من إضافة مواد إلى مشروع الموازنة وتكرار السيناريو الذي اتبعته الحكومة في موازنة ٢٠١٧، إذ طعنت حكومة حيدر العبادي لدى المحكمة الاتحادية في كل المناقلات التي أجراها مجلس النواب على موازنة ٢٠١٧، والتي قدرت قيمتها بـ٢٨٠ مليار دينار.

وخرج اجتماع اللجنة المالية مع وكيلي وزارتي المالية والتخطيط بعدم الاتفاق على إضافة أية فقرة على مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٨ بسبب الضائقة المالية وارتفاع الديون الخارجية على الدولة العراقية التي تجاوزت ١١٥ مليار دولار.

ويتحدث عضو اللجنة المالية عبد القادر عمر لـ(المدى) عن "صعوبات كبيرة تواجه البرلمان لإجراء مناقلة في أبواب الموازنة العامة كونها موازنة رواتب لا خدمات"، مؤكداً أن "الحكومة لم تأخذ أي ملاحظة من ملاحظات الكتل البرلمانية".

وقدرت الموازنة الاتحادية بحوالي ١٠٨ ترليونات دينار، بعجز متوقع بـ١٣ ترليون دينار.

وشهدت حصة إقليم كردستان تخفيضاً من ١٧٪ إلى ١٢,٦٧٪ فقط. إلى ذلك، أكد نائب رئيس البرلمان همام حمودي، أمس الاربعاء، استمرار مناقشة الموازنة بحضور رئيس الوزراء حيدر العبادي.

وقال حمودي في تصريح نقله مكتبه الإعلامي على هامش ترؤسه اجتماعاً لمناقشة الموازنة، إن "مناقشة الموازنة مستمرة الى (اليوم الخميس) بحضور العبادي والنواب من ممثلي المحافظات المنتجة للنفط، والمحررة من الإرهاب، وممثلي إقليم كردستان فضلا عن حضور اللجنة المالية".

وأضاف نائب رئيس البرلمان، أن "ذلك جاء بعد اختتام اجتماع أولي عقد بمبنى مجلس النواب مع اللجنة المالية بحضور العبادي وممثلي وزارتي المالية والتخطيط والنواب من ممثلي المحافظات المعنية".

وأعرب حمودي، عن "أمله في التوصل الى صيغ مقبولة من جميع الأطراف المذكورة لحسم الإشكاليات الموجودة في الموازنة"، لافتاً الى "أننا لمسنا مواقف إيجابية من قبل رئيس الوزراء والنواب المعنيين للوصول إلى حلول تضفي الى الإسراع في إقرار الموازنة خلال أقرب وقت ممكن".

جلسة سابقة لمجلس النواب بحضور العبادي.. ارشيف.

تقرّبه من الحشد أقلق واشنطن وأغاظ زعيم التيّار الصدري

أوساط العبادي: ضيق الوقت دفع رئيس الوزراء للتحالف مع شركاء محيّرين

في غضون ثلاث سنوات فقط تمكن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي من إعادة بناء الجيش وإلحاق الهزيمة بتنظيم داعش واستعاد السيادة عبر بلده المقسم عميقا، وهي إنجازات قد تمنحه بنظر كثيرين، لقب أبراهام لنكولن العراق. رغم ذلك سارع العبادي للتحذير خلال خطاباته الاسبوعية، بأن الاستقرار ما يزال هشا.

□ ترجمة/ حامد أحمد*

ويتصارع البلد مع أخطر التهديدات غليانا من العنف الطائفي بين شريحتي السنّة والشيعة، وكذلك الفساد الحكومي المستشري والقنوط الاقتصادي المهيمن الذي يلقي بآثاره بالأخص على ملايين المواطنين الذين تركوا مشردين من دون مأوى بعد المعارك التي شنت ضد تنظيم داعش. إنها مرحلة حرجة يمر بها العراق الآن وهو يستعد لإجراء انتخابات من شأنها أن تقوض إنجازات العبادي التي تحققت بشق الأنفس. ومن المتوقع أن يؤدي التصويت أيضا إلى تغيير ملامح النفوذ الإيراني عبر الشرق الأوسط ويقرر مدى إمكانية عودة تنظيم داعش من جديد.

ولكنها تعتبر لحظة مهمة بالنسبة للعبادي أيضا، فهو لم يتصدر رأس حربة أي حملة انتخابية من قبل، وأنه تعثر أصلا وهو يحاول التفاوض مع أطراف أخرى ضمن تعقيدات السياسات العراقية المحيرة للذهن من أجل صوت انتخابي سيمتحن ذكاءه السياسي ضمن بيئة أمنية صعبة.

قبل أسبوعين، على سبيل المثال، وقبل انتهاء الموعد النهائي لتسجيل قوائم المرشحين لانتخابات ١٢ أيار، أخطأ رئيس الوزراء بوطئه لغماً أرضياً واضحاً، فقد رحب بقادة مليشيات شيعية مدعومة من إيران ليشكل معهم ائتلافاً كبيراً.

لكنّ النتيجة المعاكسة لحركته هذه كانت سريعة، ففي غضون ٢٤ ساعة سحب العبادي نفسه وغادر قادة المليشيات التحالف، حتى أن الزعيم الشيعي مقتدى الصدر الذي قد يكون بيضة القبان لهذه الانتخابات، قد انتقد هذا التحالف بوصفه على أنه تحالف "مقيت".

خطأ العبادي الفاضح هو إشارة واضحة تذكرنا بأنه لا يمكننا أن نعوّل على شيء من توقعات مع هذه الانتخابات التي ما تزال تفصلنا عنها أكثر من ثلاثة أشهر.

وفيما ما يزال العبادي يعتبر السياسي الأكثر شعبية في العراق متقدماً ركب الآخرين، فإن محاولاته المتعثرة في الوصول الى الأطراف الأخرى وتشكيل تحالفات معهم قد زادت ،صارفة بذلك عنه أطرافاً متنفذة يحتاج إليها للفوز.

وقال ريناد منصور، باحث عراقي من مركز جاثام هاوس للدراسات ان "العبادي لديه طريق ضيق يسلكه.. انه يتمتع بشعبية بين كل اطياف الشعب، ولكن في الوقت نفسه لديه أعداء خطرون.. السياسة هي شراكة السلطة في العراق".

ولكن في الوقت الذي يعتبر فيه العبادي زعيم البلاد فانه لا يترأس حزبه السياسي الذي ينتمي إليه حزب الدعوة الإسلامية، مما يجعل موقفه السياسي مزعزعاً، حيث مايزال زعيم الحزب هو رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، الذي يتمتع بماض سياسي شابته انتقادات كثيرة يتلهفُ للعودة الى المنصب مرة أخرى.

ولذلك وبسبب الطبيعة الكلاسيكية الملتوية للسياسة في العراق فإن المالكي منع العبادي من استخدام موارد حزب الدعوة لصالح حملته. وشكل العبادي تحالفه الخاص به الذي أسماه، تحالف النصر، وهو التحالف الذي انضم اليه قادة مليشيات ورحب بهم ثم انسحبوا منه. واستقطب الائتلاف بعد تشكيلة مباشرة عشرات الشخصيات السياسية الوطنية من مختلف الاطياف العرقية مما أعطى التحالف ثقة بتجمع قوي لدخول موسم الانتخابات القادم.

يقول محللون لأنّ البلد مر بانتخابات صعبة وحكومات ائتلافية عبر ثلاثة انتخابات وطنية منذ سقوط نظام صدام حسين في ٢٠٠٣، فإن العبادي يحتاج الى تحالف يضم على الاقل إحدى ثلاث كتل شيعية متنفذة ليفوز وهي (ائتلاف المالكي ـ وكتلة الصدر ـ وائتلاف الحكيم).

المشكلة هو أن هذه القوى الشيعية لها حقائبها الخاصة. وإحدى هذه الكتل هي كتلة المالكي الذي يعتبر منافساً متضرراً سياسياً ويريد منصب العبادي. أما الثانية فهي لقادة مليشيات مدعومة من إيران ومقربة من الحرس الثوري الإيراني وهو التكتل الذي تسبب أصلا بردّة فعل سلبية على العبادي. الكتلة الثالثة هي التي يترأسها رجل الدين الشيعي البارز مقتدى الصدر، الذي أصبح بطلا شعبيا للفقراء والعاطلين عن العمل ومناوئاً قوياً للتدخل الإيراني، فهو يترأس كتلته الخاصة التي تشبه كتلة العبادي بأنها عابرة للطائفية، وتضم قياديين سنّة رحبوا بموقفه المعادي لإيران. سياسيون مقربون من العبادي أجروا مباحثات استطلاعية مع أتباع الصدر حول الانضمام معهم في تحالف محتمل. ولم تتضح أسباب انهيار تلك المباحثات، ولكن صدريين يقولون إن زعيمهم اغتاظ بسبب تحالف العبادي مع قادة مليشيات مدعومة من إيران،حتى أن أقرب مستشاري العبادي أقروا الآن بأن ذلك التحالف كان خطأ تكتيكياً خطيراً، الذي عزوه لسرعة المهمة الحاسمة بضرورة تشكيل كيان سياسي جديد ضمن فترة زمنية قصيرة، حيث ان موعد المهلة لتسجيل الكتل للانتخابات كانت ستنتهي في الـ ١٥ من كانون الثاني. عضو البرلمان، علي الاديب، المقرب من العبادي قال لصحيفة نيويورك تايمز "لم يكن لنا متسع من الوقت لنحدد من سيكون شركاؤنا الرئيسون، ونقوم الآن بالتباحث في ما بيننا بخصوص ما سنتصدى له وما سنتفق عليه جميعاً".

ويقول بعض محللين إن سمعة العبادي ربما تكون قد تضررت للأبد. وكتب الباحث الستراتيجي، حسن حسن، مؤلف كتاب مكافحة الإرهاب في رأي له نشر في صحيفة، ذي ناشنال الاماراتية ان "التطورات الاخيرة قوضت نظرة واشنطن على ان العبادي سد منيع ضد قوى طائفية لها علاقات قوية بإيران".

في حين يقول آخرون إنه من المبكر جداً تقديم توقعات لهذا الحد آخذين بنظر الاعتبار الجو الأمني غير المتنبّأ به للعراق. هناك طريق واحد بإمكان العبادي أن يعزز سمعته فيه، خصوصاً بين سُنة العراق وهو أن يقدم أداءً ناجحاً في مؤتمر المانحين الدولي الذي سيعقد الشهر القادم والذي تأمل حكومته أن تجذب من خلاله مئات المليارات من الدولارات لإعادة إعمار مناطق أغلبها سنية دمرت خلال العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش.

ويعتقد واثق الهاشمي، رئيس المجموعة العراقية للدراسات الستراتيجية، أن العبادي ورغم التحديات لديه أحسن الفرص للفوز ولسبب بسيط، ألا وهو التفاؤل الذي استرجعه للعراقيين بعد تحقيق النصر على تنظيم داعش". ويؤكد الهاشمي ان "طريق العبادي لدورة ثانية ستكون طريقاً منثورة بالزهور".

■عن: "نيويورك تايمز"، مارغريت كوكر وفالح حسن

حضور العبادي يرجئ استجواب وزير الكهرباء إلى الجلسة المقبلة

□ بغداد/ المدى

أنهى مجلس النواب، أمس الأربعاء، الجلسة الأولى لاستجواب وزير الكهرباء قاسم الفهداوي حول عدد من الملفات والعقود التي أبرمتها وزارته بناء على طلب رئيسة كتلة إرادة النائبة حنان الفتلاوي. وعطّل عدم اكتمال النصاب القانوني لجلسة البرلمان الأحد الماضي، مباشرة مجلس النواب باستجواب وزير الكهرباء قاسم الفهداوي.

واستهلت جلسة الاستجواب من قبل النائبة المستجوبة حنان الفتلاوي، بتوجيه عدد من الاسئلة الى الفهداوي حول مشروع خصخصة قطاع التوزيع ـ ما تعرف بعقود الجباية.

وقالت الفتلاوي إن "الوزارة قامت بإعطاء مناطق لأشخاص يطلق عليهم مستثمرين يحصلون على ١٣٪ من أموال الجباية وبعد عدة اضافات تصل استفادة المستثمرين الى مابين ٥٠ – ٦٤٪ من أموال الجباية التي تتم بمجهود وزارة الكهرباء وموظفيها".

وأكدت الفتلاوي في معرض سؤالها أن "تلك الشركات التي تعاقدت معها الوزارة تحصل ايضا على نسبة تبلغ ١٣٪ من الديون، ومنح المستثمرين أموالاً للتأهيل لا يمكن تسديدها مما يضطر الوزارة الى تجديد التعاقد مع الشركات المتعاقد معها".

وفي رده على العقود المبرمة مع الشركات الاستثمارية، أوضح الفهداوي، أن "الوزارة وقعت عقود المشاركة وهي تجربة بعيدة عن الخصخصة وتستند الى قوانين صادرة في موازنات أعوام ٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠١٧"، مؤكداً أن "تجربة الخدمة والجباية قللت الهدر تدريجياً في المناطق المطبقة بها".

ولفت وزير الكهرباء الى أن "المستثمر لديه واجبات بتجهيز المشتركين بأجهزة قراءة ذكية وإصلاح الأعطال وتوفير مركز خدمة وصيانة وتشغيل ٨٠٪ من موظفي الوزارة وتحمل رواتبهم وتوفير آليات أو تأجير آليات من الوزارة"، مستدركاً بالقول ان "التجربة في منطقة زيونة نجحت نجاحا كبيرا رغم ان المستثمر لايملك تخصصاً في مجال الكهرباء".

وتساءلت الفتلاوي عن الدوافع التي تقف وراء زيادة أسعار الكهرباء، فيما نفى وزير الكهرباء وجود أي زيادة في أسعار الكهرباء خلال عام ٢٠١٦. مبيناً انه "حصل تخفيض في أسعار الكهرباء وآخرها يوم أمس".

وكان مجلس الوزراء قد قرر تخفيض أجور الكهرباء في الجلسة التي عقدها يوم الثلاثاء. بعدها قرر رئيس البرلمان، سليم الجبوري استكمال عملية استجواب وزير الكهرباء في جلسة مقبلة، واستضاف رئيس الوزراء حيدر العبادي لمناقشة مشروع الموازنة.

وعقب الجلسة، قالت الفتلاوي في مؤتمر صحفي عقدته بمبنى البرلمان، إن "أصحاب شركات للفواكه والخضر تم التعاقد معهم ليجبون أموال الكهرباء"، مشيرة الى أن "كل العقود التي منحت للمستثمرين بملف خصخصة الكهرباء كانت هدايا مجانية أعطيت للمستثمرين".

وتساءلت الفتلاوي، "هل أن ١١٠ ألف موظف في وزارة الكهرباء، نصفهم يعملون في قطاع التوزيع، غير قادرين على جباية أموال الكهرباء من المواطنين العراقيين لكي تعطى هذه المهمة لشركات مستثمرة؟".

وبشأن رهن نفط البصرة والعمارة والناصرية، قالت الفتلاوي، إن "وزارة الكهرباء تعاقدت على ١٠ آلاف ميكاواط، حيث تشتري الميكاواط بـ٣٢ دولاراً، بالإضافة الى ٦٣ دولارا كمصروفات إضافية، حيث يكون ٩٥ دولاراً هو سعر الميغاواط، بدون النقل".